الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5158 | الثلاثاء | 24 شوال 1446 هـ | 22 أبريل 2025 م | السنة الثامنة عشرة

في الاجتماع الـ30 للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول الخليج

"أسواق المال" الكويتية تؤكد أهمية الربط الإلكتروني بين الأسواق الخليجية لتعزيز التكامل الاقتصادي

تيفوني : الارتقاء باقتصادات دول المجلس وتعزيز مكانتها وقدراتها التنافسية يساهم في تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة

خالد السنيدي

عماد تيفوني

رؤساء هيئات الأسواق المالية

تصوير: صالح محمد

السنيدي : جدول الأعمال يتضمن متابعة تنفيذ المبادرات المحالة إلى لجنة "البورصات" الخليجية

أكد رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية والمدير التنفيذي عماد تيفوني أهمية تحقيق الربط الإلكتروني بين أسواق المال الخليجية للاستفادة القصوى من الثورة الرقمية التي نشهدها خاصة وأن تكامل أسواق المال يعد واحدا من أهم مرتكزات التكامل الاقتصادي الشامل المطلوب.

وأضاف تيفوني في كلمته أمس الاثنين، خلال الاجتماع الـ30 للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي تستضيفه دولة الكويت أن مسار التكامل على صعيد أنشطة الأوراق المالية وأسواق المال في دول المجلس قطع أشواطا مهمة وحقق إنجازات لافتة خلال الفترة الماضية.

وأوضح أن تسريع التكامل بين أسواق المال في مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتطلب تحقيق أقصى درجات التوافق الممكنة في أطرها التنظيمية والرقابية واعتماد ما أمكن من أنظمة ملزمة مرنة.وذكر أن هناك خطوات بالغة الأهمية تم تحقيقها في مسارات العمل الخليجي المشترك منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية مطلع ثمانينات القرن الماضي مما أسهم بصورة فعلية في الارتقاء باقتصادات دول المجلس وتعزيز مكانتها وقدراتها التنافسية منفردة وكوحدة اقتصادية متماسكة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة.

ولفت إلى أن هذه الخطوات ساهمت في ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومواجهة التحديات العابرة للحدود والاضطرابات المتسارعة التي تشهدها اليوم مناطق واسعة في العالم والإقليم.

وأعرب تيفوني عن أمله في أن يسهم اجتماع اليوم بصورة فاعلة في دفع عجلة التكامل الاقتصادي المنشود قدما نحو الأمام وترجمة لتوجيهات قادة دول المجلس وتطلعات شعوبها وأن يشكل إضافة حقيقية في هذا الاطار.

من جهته قال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية التنموية في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خالد السنيدي في كلمة مماثلة إن جدول أعمال اللجنة يتضمن العديد من المواضيع من أبرزها مناقشة سير العمل في المبادرات التي ستسهم في تحقيق التكامل في الأسواق المالية بدول المجلس.

وأضاف السنيدي أن جدول الأعمال يتضمن متابعة تنفيذ المبادرات المحالة إلى لجنة أسواق المال (البورصات) الخليجية.

بمناسبة اليوم العالمي للابداع الذي أقرته الأمم المتحدة في 21 أبريل

"العربية للطاقة": الابتكار ضرورة إستراتيجية لتحقيق التحول الطاقي المستدام

اللوغاني : تحسين الكفاءة التشغيلية عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي والتوأم الرقمي إضافة إلى خفض الانبعاثات الكربونية

تحول شامل في نظم الطاقة العربية يرتكز على الابتكار كمحور رئيسي للسياسات والمشروعات المستقبلية

أكد الأمين العام للمنظمة العربية للطاقة "أوابك سابقا" جمال اللوغاني أمس الاثنين أن الابتكار لم يعد خيارا بل أصبح ضرورة استراتيجية لتحقيق التحول الطاقي المستدام وتعزيز أمن الطاقة ورفع كفاءة استغلال الموارد وتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والبيئية.

وقال اللوغاني في تصريح صحفي بمناسبة اليوم العالمي للابداع والابتكار الذي أقرته الأمم المتحدة في 21 أبريل من كل عام إن "المنظمة بثوبها الجديد تهتم بجميع شؤون الطاقة وتضع الابتكار والبحث العلمي وتمكين الكفاءات الوطنية وتحفيز تبادل المعرفة والخبرات بين الدول الأعضاء ضمن مبادراتها الاستراتيجية الـ15 التي ستعمل على تنفيذها في سبيل تطوير منظومة الطاقة العربية لتكون أكثر مرونة وكفاءة واستدامة".

وأوضح أن الدول الأعضاء تبنت بالفعل مسارات ابتكارية متقدمة في مختلف سلاسل القيمة بقطاع الطاقة من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي والتوأم الرقمي إضافة إلى خفض الانبعاثات الكربونية باستخدام تقنيات احتجاز وتخزين الكربون.

وأضاف أن هذه المسارات تضمنت أيضا التنبؤ بالمخاطر والأعطال والصيانة الاستباقية والتحول نحو منتجات طاقية خضراء وصديقة للبيئة في البتروكيماويات والتكرير فضلا عن توسيع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر.

وأشار اللوغاني إلى بعض النماذج البارزة في الدول الأعضاء في هذا المجال ومن بينها المملكة العربية السعودية في مشروع تحويل النفط إلى كيميائيات في (أرامكو) وتوسيع مشاريع احتجاز الكربون في الجبيل ومصر في مشاريع خفض انبعاثات غازات الشعلة في مصافي مثل (ميدور) وتحسين كفاءة الطاقة في مجمعات البتروكيماويات واستخدام الطاقة الشمسية في المنشآت الصناعية.

وبين أنه من بين تلك المشاريع أيضا مشاريع ليبيا في إدخال الطاقة الشمسية لتشغيل مواقع إنتاج نائية وتطبيقات رقمية في إدارة الحقول إضافة إلى مشاريع الجزائر وقطر والإمارات والكويت والبحرين في الطاقات المتجددة والرقمنة في البنية التحتية واستخدام الروبوتات والطائرات المسيرة.

وأكد أن هذه النماذج ليست سوى بداية لمسيرة أطول نحو تحول شامل في نظم الطاقة العربية يرتكز على الابتكار كمحور رئيسي للسياسات والمشروعات المستقبلية.

وشدد على أن المنظمة ستواصل دورها كمحفز للتكامل العربي في قطاع الطاقة من خلال دعم المبادرات الابتكارية وتعزيز البيئة الممكنة للبحث والتطوير وتوفير منصة للتعاون المعرفي والتقني بين الدول الأعضاء بما يسهم في بناء قطاع طاقة عربي تنافسي ومتطور يخدم تطلعات الأجيال القادمة.

الأمين العام للمنظمة العربية للطاقة جمال اللوغاني

الكويت تستضيف الاجتماع الـ60 للمجلس الفني لهيئة التقييس الخليجية

محمد الملا : اعتماد 199 مشروع مواصفة قياسية خليجية وإقرار 7 مشاريع لوائح فنية

صورة جماعية لممثلي الدول الأعضاء وممثل عن الأمانة العامة لمجلس التعاون

استضافت دولة الكويت امس الاثنين الاجتماع الـ60 للمجلس الفني لهيئة التقييس بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الذي يتضمن جدول أعماله عددا من الموضوعات المهمة، منها مذكرات رئاسة هيئة التقييس الخليجية المتعلقة بمجالات المواصفات والمقاييس والمطابقة والخدمات المؤسسية بهدف تعزيز منظومة العمل الخليجي المشترك.

وقال نائب المدير العام للمواصفات الصناعية والخدمات لـ "كونا" محمد الملا، إنه تم خلال الاجتماع الموافقة على اعتماد 199 مشروع مواصفة قياسية خليجية كمواصفة قياسية خليجية وإقرار 7 مشاريع لوائح فنية والتوصية برفعها للجنة الوزارية لشؤون التقييس لاعتمادها كلوائح فنية خليجية واعتماد 15 مشروع ترجمة مواصفات قياسية لائحة فنية خليجية.

وأضاف الملا أنه تم اعتماد عدد (2) تعديلات فنية تصويبات مطبعية لمواصفات قياسية ولوائح فنية خليجية (نوع اعداد) كما تم اعتماد 9 من التعديلات الفنية التصويبات المطبعية لمواصفات قياسية دولية متبناه خليجيا.

وذكر أنه تم سحب 5 مواصفات قياسية ولائحة فنية خليجية والتوصية برفعها للجنة الوزارية لشؤون التقييس لاعتماد سحبها لافتا إلى أنه تم الموافقة أيضا على الرفع للجنة الوزارية لشؤون التقييس لتفويض المجلس الفني باعتماد تحويل اللوائح الفنية الخليجية الخاصة بطرق الفحص والاختبار إلى مواصفات قياسية خليجية.

وفي مجال المطابقة بين أن المجلس استعرض مذكرة رئاسة هيئة التقييس الخليجية بشأن اللائحة الفنية الخليجية للمركبات وناقش مذكرة بشأن الـ100 سلعة الأكثر تبادلا بين دول المجلس كما استعرض المجلس الفني مذكرة بشأن مخرجات اللجنة الخليجية للمختبرات.

وفي مجال التواصل قال الملا إن المجلس ناقش رغبة المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية بالجمهورية التونسية ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة.

وأشار إلى أن المجلس استعرض مذكرة رئاسة هيئة التقييس بشأن الإطار العام للخطة الاستراتيجية (2026 – 2030) علاوة على مناقشة ناقش الحساب الختامي للعام المالي 2024 وبحث مشروع جدول أعمال الاجتماع التاسع للجنة الوزارية لشؤون التقييس.

في تقريره عن سوق العقار المحلي

"بيتك": 13.3 مليار دينار ائتمان موجه لقطاع العقار والإنشاءات حتى فبراير الماضي

أعلن بيت التمويل الكويتي أن الائتمان الممنوح الموجه لقطاعي العقار والانشاءات بلغ 13ر3 مليار دينار (حوالي 43ر8 مليار دولار امريكي) نهاية فبراير الماضي بارتفاع نسبته 0ر4 في المئة عن نهاية الربع الرابع 2024 فيما شهد زيادة سنوية بلغت 6ر2 في المئة.

وأضاف بيت التمويل في تقريره عن سوق العقار المحلي أمس الأول أن رصيد الائتمان الموجه للافراد بلغ حوالي 19ر4 مليار دينار (حوالي 64 مليار دولار) بارتفاع نسبته 0ر3 في المئة عن نهاية الربع الرابع وبنمو سنوي 2ر9 في المئة مدفوعا بتباطؤ النمو السنوي في الائتمان المقسط للاغراض الاستهلاكية.

واوضح أن الائتمان الشخصي للأغراض الأخرى والائتمان الممنوح للسكن الخاص تراجعا في ظل مستويات سعر الخصم التي مازالت مرتفعة حيث ارتفعت التسهيلات الائتمانية المقسطة إلى اكثر من 16ر6 مليار دينار (حوالي 54ر7 مليار دولار) بنسبة طفيفة قدرها 0ر5 في المئة عن نهاية الربع الرابع الماضي وبنسبة 3ر6 في المئة على أساس سنوي.

وذكر ان هذه التسهيلات هي التي تمنح للأفراد الذين يرغبون في بناء وحدات سكنية في قطاع السكن الخاص وتشكل وحدها 29 في المئة من الائتمان الممنوح فيما يصل رصيد الائتمان الممنوح لأغراض السكن الخاص والنموذجي إلى 235 مليون دينار (حوالي 775ر5 مليون دولار) بانخفاض 3ر8 في المئة عن نهاية الربع الرابع 2024 ويعد منخفضاً بنسبة 21ر3 في المئة على أساس سنوي.

وأشار الى ان أرصدة التسهيلات الائتمانية الموجهة للنشاط العقاري في مجملها نحو 30 مليار دينار (نحو 99 مليار دولار) وهي تشمل الائتمان الممنوح للقطاع العقاري ولنشاط الإنشاءات إضافة إلى التسهيلات المقسطة بجانب الائتمان الموجه للسكن الخاص.

وذكر ان الائتمان الموجه الى النشاط العقاري ارتفع بشكل طفيف نسبته 0ر5 في المئة عن نهاية الربع الرابع 2024 فيما سجل زيادة بنسبة 4ر5 في المئة على أساس سنوي وتمثل تلك الأرصدة أكثر من نصف حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي المحلي للمقيمين وغير المقيمين أي أنها تشكل 52ر8 في المئة